الأنباء
الاربعاء 25 ابريل 2012

إعداد: بداح العنزي b.alenezi@alanba.com.kw

التأكيد على أن القانون 2010/5 أكبر عائق لتنفيذ المدن الإسكانية وتسليم ق 3 و4 في خيطان إلى "السكنية"

العنزي: إزالة العوائق عن 7 آلاف وحدة سكنية على الدائري الرابع

م.عبدالله العنزي وم.جنان بوشهري وعبدالله الكندري ود.عبدالكريم السليم خلال الاجتماع

مانع العجمي ومشعان العتيبي ومسؤولو الكهرباء

أكد رئيس لجنة المخطط الهيكلي في المجلس البلدي م.عبدالله العنزي ضرورة تدخل المجلس البلدي لتعديل بعض قراراته بشأن استعمالات الأراضي المحيطة في بعض المناطق ومنها الدائري السابع والتي تحتوي على 7 آلاف وحدة سكنية إضافة الى تحويل القطعتين 3 و4 في خيطان للمؤسسة العامة للرعاية السكنية بدلا من بيعها بالمزاد نظرا لاحتوائها على 2200 وحدة سكنية.

وقال العنزي بعد ورشة العمل المتعلقة بإيجاد الحلول للقضية الإسكانية بمشاركة العديد من الوزارات والجهات الحكومية كافة لابد من إزالة المعسكرات الملاصقة للمناطق السكنية في الجهراء وصبحان، مشيرا الى ان اللجنة سترفع توصياتها الى المجلس البلدي المتعلقة بهذه الورشة، مؤكدا ان القانون 2010/50 يعتبر اكبر العوائق لتنفيذ المدن الإسكانية، مشددا على ضرورة تعديل هذا القانون باستثناء القضية الإسكانية والعمل على إنشاء ضواح في المناطق الحضرية.

وبين ان الهدف من إقامة الورشة تعوقه بعض العراقيل والمعوقات التي تحول دون تمتع المواطنين ببيت العمر والذي ينتظره المواطن لمدة 20 عاما والعمل على عرض وتعدل بعض قرارات المجلس البلدي وتوجهات البلدية في تخصيص الأراضي بالتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى.

وبين ان مداخلات الأعضاء والجهات الحكومية لها دلالة كبيرة على وجود خلل كبير في التنسيق بين هذه الجهات وطول الدورة المستندية فيها وعدم قدرة المؤسسة العامة للرعاية السكنية على تلبية الزيادة في عدد الطلبات الإسكانية، حيث ارتفع عددها من 3 آلاف الى 9 آلاف طلب سنويا.

وبين ان هناك أرقاما غير متطابقة بين البلدية والمؤسسة، فيما تم تسليمه من البلدية كان يفترض تغطية مساحات معينة، حيث تم التعرف على المعوقات البسيطة وكانت الورشة قد بدأت بدعوة رئيس اللجنة م.عبدالله العنزي الى الوصول الى حل المشاكل التي تواجه القضية الاسكانية وخصوصا ان الجهات الحكومية تدور في حلقة مفرغة، متمنيا معرفة المعوقات التي تحول دون تخصيص الأراضي الاسكانية وإلقاء الضوء على جهود المجلس السابق.

من جانبه، قال مساعد المدير العام لشؤون التنظيم بالوكالة م.سعد المحيلبي ان المخطط الهيكلي الثالث بشأن تخصيص الأراضي للرعاية السكنية قام على توازن بين عناصر التنمية العمرانية في توزيع متجانس للسكان.

وأضاف انه منذ عام 1965 حتى 2004 كان النمو السكاني للكويتيين والوافدين غير متوازن بسبب زيادة عدد السكان غير الكويتيين، متوقعا ان يصل عدد السكان حتى عام 2030 الى نحو 5 ملايين، مشددا على ضرورة حسن استغلال الامكانيات المتاحة.

وأوضح م.المحيلبي انه ستكون هناك 3 أقاليم مقربة كما اتفقت المخططات الهيكلية على ان المنطقة الحضرية استوفت الطاقة الاستيعابية، مشيرا الى مراعاة المياه والصرف الصحي والكهرباء، حيث تعاني المنطقة الحضرية من خطر الطرق والمواصلات والمياه.

وقال ان البلدية قامت بتوفير أراض في المنطقة الحضرية وتم تسليمها الى المؤسسة العامة للرعاية السكنية وتنفيذها، مشيرا الى ان الأراضي المطلوبة للسكن الخاص الجديد حتى عام 2030 تبلغ 317 كيلومترا، وحتى عام 2025 نحتاج الى 257 كيلومترا فيما بلغت الأراضي للسكن الخاص داخل وخارج المنطقة الحضرية نحو 224 كيلومترا.

وأضاف ان الأراضي الموجودة والمسلمة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية تبلغ نحو 95 ألف وحدة سكنية.

وقال رئيس قسم التخطيط العمراني في المؤسسة العامة للرعاية السكنية وائل العيسى ان معدل الطلبات يتزايد بشكل كبير ويصل الى نحو 9 آلاف طلب سنويا، وذلك نتيجة زيادة السكان مما يتطلب سرعة في تسليم الأراضي وذلك لارتباط المؤسسة بمؤسسات أخرى لها ملاحظات على بعض الأراضي.

وأضاف العيسى ان القانون 50 لسنة 2010 بشأن انشاء المدن السكنية يلزم المؤسسة بتأسيس شركات من خلال تسليم المدن الجديدة اليها ليشارك فيها المواطنون بالاكتتاب، مشيرا الى ان هناك إحجاما من الشركات على الاستثمار في المشاريع الاسكانية مثل مشروعي المطلاع والخيران.

وبيّن ناصر خريبط من المؤسسة العامة للرعاية السكنية وهمي لأن حل المشكلة الاسكانية لأن العدد في تزايد مما يعني ان تجهيز الأراضي الجديدة وتخطيطها وتنفيذها، من فترة التصميم والإعداد تحتاج خمس سنوات لحين تسلمها رسميا تحتاج الى سنتين مما يعني حاجتنا من 5 الى 7 سنوات.

وأضاف خريبط ان عدد الوحدات السكنية في الهكتار وحسب ادارة المخطط الهيكلي هي 8 وحدات سكنية وفي المدن الجديدة قررنا زيادة مساحة البيوت مما يعني تخفيض الكثافة، مؤكدا ان حل المشكلة ستكون في البناء العمودي.

وأكد ان الخدمات الاسكانية غير جاهزة لعدم وجود كهرباء او ماء وبعض الجهات غير متعاونة في تسهيل الدورة المستندية، مشيرا الى ضرورة ايجاد بدائل جديدة في العمل المؤسسي.

وأوضح حماد الحماد من شركة نفط الكويت ان تقديم خدمات شركة النفط يحتاج الى وقت لتسلم الأراضي من البلدية والإسكان.

وأكد الوكيل المساعد للتخطيط في وزارة الكهرباء والماء د.مشعان العتيبي الحاجة الى نظرة شمولية لحل المشكلة الإسكانية لأن الوزارة مجبرة على تقديم الخدمات لبعض المناطق بعد تخصيصها، مشيرا الى ان الوزارة تباشر في تنفيذ خدماتها في حال توفير الميزانيات المطلوبة.

وقال العتيبي ان هناك ثمنا باهظا لايصال الخدمات الى المناطق الجديدة ولذلك لابد من اشراك وزارة الكهرباء في تخصيص الأراضي لتوفير الميزانيات على الدولة، مشيرا الى ان مدينة الخيران تحتاج الى 7 آلاف ميغاواط، بينما الوزارة لديها فقط 11 ألف ميغاواط.

وأوضح عيد الشهري ان الأولوية الحالية في المخطط الهيكلي تكون للسكن بالخاص بالإضافة الى ضرورة التوزيع بالتجانس، ولابد من تغطية المواقع القريبة ومن ثم الانتقال الى المناطق البعيدة.

ودعا الشهري الى إحلال السكان في المناطق الحضرية ونقل السجون والمزارع والمطار الى المناطق الخارجية.

وقالت م.فاطمة العلي من إدارة الطرق في وزارة الأشغال ان الإدارة تأخذ بعين الاعتبار ربط المنطقة بالطرق المحيطة، ولا بد من الأخذ في الاعتبار الطرق الإقليمية الجديدة في المدن الجديدة.

وأعرب العضو د.عبدالكريم السليم عن أسفه للحديث عن قضايا مضى عليها ما يزيد على 30 عاما وخصوصا ان معظم المساحات حسب المخطط الهيكلي تم تسليمها الى المؤسسة العامة للرعاية السكنية، وتأسيس الشركات كانت بهدف تسريع إنشاء المدن الجديدة.

وأكد ان وزارة النفط تقوم بالتنازل عن الأراضي لأنه لا يوجد مشكلة إسكانية في ظل توافر الأراضي والميزانيات وشركات خاصة تساعد في التسليم إلا اننا مازلنا بنفس العقلية التي تدير العمل في المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وأوضح العضو مانع العجمي انه لو توافرت النية الصادقة لتم حل المشكلة الإسكانية في ظل توافر الإمكانيات لتوفير الأراضي، مشيرا الى هيمنة بعض التجار على الأراضي وتواطؤ بعض وزارات الخدمات ما ادى الى وجود المشكلة الإسكانية.

وقال انه لا توجد محطات قوى كهربائية جديدة بالرغم من تسليم المجلس البلدي أراضي لوزارة الكهرباء لعمل محطات، مشيرا الى ان عدم المصداقية في المشاريع سبب رئيسي للمشكلة الإسكانية.

وأضاف ان وزارة المالية تتنازل عن أراضي أملاك الدولة لتسليمها للرعاية السكنية، ولذلك ينبغي على الجهات المعنية ان تتكاتف في عملها، متسائلا: هل يعقل وجود مواقع عسكرية داخل مناطق سكنية؟ مثلما هو حاصل حاليا في منطقتي صبحان والجهراء.

وأكد وجود مشكلة إسكانية ولكن حلها بسيط.

واتهم العضو محمد المفرج الوزارات المعنية بعدم وجود اي تنسيق بينها في المشاريع المزمع إقامتها، داعيا الى تضافر الجهود من أجل حل المشاكل القائمة في ظل وجود ما يزيد على 90 ألف طلب إسكاني لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وتساءل المفرج: هل يعقل ان ينتظر المواطن الكويتي في ظل الخيرات الموجودة 20 عاما للحصول على الرعاية السكنية؟ داعيا الى الإخلاص في العمل من اجل الكويت وأهلها.

وتساءلت العضو م.جنان بوشهري عن قانون إنشاء الشركات المساهمة باعتباره عائقا أمام تنفيذ مؤسسة للرعاية السكنية لخطتها فما هي الخطوات لتفعيل القانون والعمل بطريقة صحيحة لتوفير الرعاية السكنية؟

وقالت بوشهري: انه قبل إقرار اي مشروع إسكاني توجد موافقات وزارات الخدمات ومن ضمنها وزارة الكهرباء، ويأتي الوكيل المساعد ليقول حاليا لا نعلم إلا بعد إقرار المشروع؟

وذكر العضو عبدالله الكندري ان المؤسسة إذا لم تكن قادرة على توفير الرعاية السكنية حاليا فإن المشكلة تتفاقم، ولذلك لا بد من تغيير فلسفة الرعاية السكنية.

وقال ان بعض الدول أنشأت هيئة المدن التي يختلف فيها العمل ونظام البناء لتخفيف العبء عن الرعاية السكنية واستطاعت جمهورية مصر العربية في خطتها حتى عام 2017 حل جزء كبير من المشكلة الإسكانية.

ودعا الكندري الى إيجاد قنوات جديدة من خلال فتح المجال للشباب الذين لا يريدون الحصول على قرض 70 ألف دينار مقابل حصولهم على الأرض فقط.

مؤكدا ضرورة تغيير الفكر الإسكاني في المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

من جهته، تساءل العضو محمد المفرج: هل من الموجودين من ممثلي وزارات ومؤسسات الدولة لديه الصلاحية في اتخاذ القرار؟

وقال العضو عبدالله العنزي ان لدينا حوالي 70 ألف وحدة سكنية متوافرة للرعاية السكنية، بالمقابل كم عدد القسائم الموجودة لدى القطاع الخاص؟

وأكد م.مبارك العازمي من المؤسسة العامة للرعاية السكنية وجود بعض المعوقات في العديد من المناطق المخصصة للرعاية السكنية ومنها 3 معوقات في مدينة سعد العبدالله، مشيرا الى ان معالجة العوائق تحتاج الى فترات طويلة.

وبين م.ناصر خريبط ان مشكلة الرعاية السكنية لن تحل في ظل تزايد عدد السكان، مشيرا الى وجود ما يقرب من 20 ألف وحدة سكنية مازالت تحت التنفيذ.

ووصف خريبط قانون 50 لسنة 2010 بشأن إنشاء المدن السكنية بانه خاطئ وفيه إجحاف بحق الشركات لعدم وجود ضمان لها، مشيرا الى ان مشروعي المطلاع والخيران متوقفان بسبب قانون إنشاء الشركات.

بدوره أكد م.سعد المحيلبي ان جميع الجهات ملزمة بتنفيذ المخطط الهيكلي وخصوصا ان هذه الجهات لها علم بالمشاريع المطلوبة.

الكندري: لابد من العمل على تغيير فلسفة الرعاية السكنية

المحيلبي: تسليم 95 ألف وحدة سكنية لمؤسسة الرعاية السكنية

العيسى: 9 آلاف طلب إسكاني جديد سنوياً تقدم للمؤسسة

الشهري: ضرورة نقل السجون والمزارع والمطار للمناطق الخارجية

العازمي: 3 معوقات في مدينة سعد العبدالله والحلول تحتاج إلى فترات طويلة

الصبيح: تشكيل فرق عمل لإزالة أبراج الاتصالات غير المرخصة

قال مدير عام بلدية الكويت م.أحمد الصبيح إن البلدية شكلت فرق عمل بينها وبين وزارتي المواصلات والداخلية لإزالة أبراج الاتصالات غير المرخصة بأسرع وقت ممكن.

وأضاف الصبيح أن البلدية ستقوم بإزالة أي نشاط غير مرخص أو غير قانوني يتعدى على أملاك الدولة، ولن تقوم بتسليم أي مواقع جديدة يتم تخصيصها لإقامة برج اتصالات إلا بعد الحصول على براءة ذمة بعدم وجود مخالفة مرتكبة قبل هذا الأمر في المحافظة المعنية.

وذكر أن بعض الشركات والافراد اعتدوا على أملاك الدولة، وقاموا بتخصيص مواقف شاحنات دون ترخيص من البلدية، مبينا أن فرق الطوارئ في البلدية قامت بالكشف على تلك المواقع وأصدرت التوجيهات من قبل إدارة السلامة بهذه المواقع لإزالة المخالفات، ووجهت الادارة إنذارات وحررت محاضر مخالفات بالتعدي واستغلال أملاك الدولة للجهات المتعدية، وذلك طبقا للاجراءات القانونية المتبعة.

وقال الصبيح ان هذه الأراضي الواقعة ضمن أملاك الدولة غير مسورة «وتقع بين المنطقة الصناعية والجهراء وطريق الدائري السادس، وقد تحولت الى مواقف للشاحنات، حيث تمت ازالة بعضها من قبل إدارة النظافة وإشغالات الطرق».

من جانب آخر، بين الصبيح أن البلدية «لا علاقة لها بموضوع تهريب الديزل، لأن هذا الأمر يتبع جهات رقابية أخرى»، مشيرا الى أن إدارة النظافة وإشغالات الطرق قامت بعملها على الوجه الأكمل بعمل التعهدات والإنذارات للمتعدين على أملاك الدولة دون تراخيص، ما يؤكد حرص البلدية على ردع المخالفين وتوجيه الإجراءات القانونية ضدهم.

جولة ميدانية لأعضاء الأحمدي في أبوحليفة

يقوم أعضاء لجنة الأحمدي الأحد المقبل بجولة في (منتزه أبوحليفة القومي ـ كويت ماجك ـ المقهى الشعبي ـ أبوحليفة السكنية الجديدة ـ المقهى الشعبي) للوقوف على المخالفات الموجودة بها وشكاوى المواطنين.

تسجيل 1550 مخالفة وغلق 24 محلاً خلال مارس

أعلنت ادارة العلاقات العامة ببلدية الكويت ان عدد المخالفات التي حررتها الأجهزة الرقابية في المحافظات الستة خلال شهر مارس الماضي بلغ 1550 مخالفة الى جانب غلق 24 محلا غلقا اداريا، مشيرة الى ان المخالفات التي حررها المفتشون التابعون للإدارات والمراقبات وفرق الطوارئ بالمحافظات اشتملت على 128 مخالفة نظافة و125 مخالفة أغذية الى جانب 57 مخالفة اعلانات. وأوضحت الاحصائية التي أعدتها ادارة التخطيط والبحوث ببلدية الكويت طبقا لبرنامج التقارير الاحصائية بالتعاون مع ادارة العلاقات العامة ان المركز الأول كان من نصيب بلدية محافظة حولي من حيث عدد المخالفات التي تم تحريرها في مجالات النظافة والأغذية والإعلانات والتي بلغ عددها 623 مخالفة، فيما حل بالمرتبة الثانية بلدية محافظة العاصمة مسجلة 299 مخالفة، وقد جاءت بلدية محافظة الجهراء بعدد 253 مخالفة مسجلة المركز الثالث.

وأكدت ادارة العلاقات العامة في تقريرها عن نشاط أفرع البلدية بالمحافظات ان بلدية محافظة الفروانية حلت بالمركز الرابع مسجلة 219 مخالفة فيما جاءت بالمرتبة الخامسة بلدية محافظة الأحمدي وكان عدد المخالفات التي تم تحريرها 253 مخالفة وكان المركز الأخير من نصيب بلدية محافظة مبارك الكبير التي سجلت 43 مخالفة.

وأشارت الاحصائية الى ان عدد تراخيص الاعلانات الجديدة والمجددة الصادرة من مراقبات تراخيص الاعلانات في جميع أفرع البلدية بالمحافظات بلغ 3220 ترخيصا والتي اشتملت على تراخيص اعلانات المحلات، اعلانات المظلة، المركبات الى جانب اعلانات الشاشات حيث بلغ عددها بالعاصمة 1545 ترخيصا، حولي 487 ترخيصا، الفروانية 345 ترخيصا، الأحمدي 533 ترخيصا، فيما بلغ عددها في بلدية محافظة مبارك الكبير 122 ترخيصا والجهراء 198 ترخيصا.

وفيما يتعلق بعدد التراخيص الصحية الجديدة والمجددة التي أصدرتها مراقبات التراخيص الصحية التابعة لأفرع البلدية بالمحافظات الستة فانه بلغ 10096 ترخيصا والتي اشتملت على التراخيص الصحية للمحلات والشهادات الصحية للعمال وتصاريح نقل المواد الغذائية حيث بلغ عددها بالعاصمة 2448 ترخيصا، حولي 3809 تراخيص، الفروانية 1862 ترخيصا، الأحمدي 1128 ترخيصا، فيما بلغ عددها في بلدية محافظة مبارك الكبير 650 ترخيصا والجهراء 199 ترخيصا.